بقيمة 390 مليون دولار

«عمران» تبدأ المرحلة الأولى من مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس

أعلنت الشركة العمانية للتنمية السياحية (عمران) عن تدشين المرحلة الأولى من مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس بولاية مطرح في احتفال بهيج مساء اليوم.

وسيتم اكمال المرحلة الاولى لهذا المشروع الكبير متعدد الاستخدامات بحلول العام ٢٠٢٠ ، حيث سيتم تحويل ميناء السلطان قابوس التجاري الى وجهة سياحية عالمية تمتد لمساحة تزيد على ٦٤ هكتار. وسيتضمن المشروع مناطق تجارية وسكنية ، ومجمع تجاري وستة فنادق ، بتصنيف ثلاث واربع وخمس نجوم ومرافق استجمام ومناطق جذب سياحي ، بالإضافة الى مرسى لليخوت والسفن السياحية الكبيرة.

وسيتم تنفيذ المشروع على أربع مراحل، وقد تم الانتهاء من المخطط الرئيسي للمشروع في العام ٢٠١٥ ، والذي لاقى أصداء إيجابية من مؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين الذين أبدوا استعدادا لاستغلال الفرص الاستثمارية في مجالي السياحة والضيافة في هذا المشروع المهم.

وبهذه المناسبة، صرح معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي ، وزير التجارة والصناعة، رئيس مجلس إدارة شركة عمران «رؤيتنا للواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس تتمثل في خلق وجهة سياحية عالمية المستوى ، تبرز جمال البيئة البحرية العمانية وتاريخها العريق، بالإضافة الى ابراز الثقافة المحلية والتراث والابداع العماني الى الجمهور العالمي. وبالكمال المشروع سيصبح الواجهة البحرية مقصدا غنيا بالأنشطة الترفيهية المختلفة والتجارب السياحية المثرية لجميع الزوار على مدار العام».

وأضاف السنيدي «كما سيوفر المشروع مساحات

■ المشروع يوفر وجهة جديدة ومتفردة للزوار وسيعمل كمحرك لتفعيل وتطوير مدينة مطرح

ومرافق خدمية متكاملة للمجتمع والزوار، وسيكون مركزا حيويا في العاصمة مسقط ومنصة عامة لنجاح المؤسسات والأعمال وإيجاد العديد من فرص العمل العمل للمواطنين العمانيين».

كما صرح معالي الدكتور احمد بن ناصر المحرزي ، وزير السياحة وعضو مجلس إدارة شركة عمران: «يمثل مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس احد اهم المشاريع العقارية في السلطنة في الوقت الحالي. وفي هذه المنطقة التاريخية الاخاذة ، نثق بقدرتنا على تحويلها قريبا الى وجهة سياحية فاخرة في السلطنة ، وواحدة من اهم الوجهات السياحية على مستوى دول الخليج العربي. ولن تساهم هذه الواجهة البحرية في تنمية المجتمع المحلي فحسب، وانما ستلعب دورا هاما ومحوريا في نمو القطاع السياحي في السلطنة خلال العشرين عاما القادمة».

ومن جانبه قال معالي الدكتور احمد بن محمد الفطيسي ، وزير النقل والاتصالات، وعضو مجلس إدارة شركة عمران: «بعد هذا اليوم الحافل في مسقط مرحلة مهمة لتوسيع البنية الأساسية السياحية في البلاد بما يترجم رؤية السلطنة ٢٠٢٠م، حيث تشهد تدشين المرحلة الأولى لهذا المشروع والتي سيكون لها الدور في تحويل ميناء السلطان قابوس العريق الى بوابة سياحية لسلطنة عمان، تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وإيجاد فرص عمل للأجيال القادمة».

وتحدث الفاضل جيمس ويلسون، الرئيس التنفيذي لشركة عمران قائلا : تنفيذ هذا المشروع يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لنا، ويستند نجاح هذا المشروع على نقطة البداية ، حيث ستعتمد التصاميم المعمارية لمكونات المشروع على الحلول المستدامة التي تستلهم من فنون العمارة العمانية والموروث الثقافي للسلطنة».

وأضاف ويلسون «من المخطط اكمال المرحلة الاولى لمشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس في العام ٢٠٢٠ ، وسيدمج المشروع بين الهوية التقليدية لولاية مطرح والتكنولوجيا الحديثة. كما سيركز المشروع على جانب الاستدامة والتكامل مع المكونات الطبيعية المحيطة به».

وأردف يقوله: « كانت ولاية مطرح لقرون مركزا للتجارة في محافظة مسقط ، وأحد اكبر الموانئ البحرية في منطقة الخليج العربي، وذلك لموقعها الفريد الذي يشكل مركزا للتجارة نحو الخليج العربي وأفريقيا وشبه القارة الهندية».

واختتم ويلسون تصريحه قائلا «إنطلاقاً من تاريخها البحري العريق ومرورا بالمكونات التي سيحتضنها المشروع كمرسى قوارب الصيادين والحديقة المائية ومبنى المسافرين الجديد الذي سيوفر رحلات مباشرة الى إيران ، لا يوجد لدينا شك ان هذا المشروع سيصبح احد اهم مشاريع الواجهات البحرية في المنطقة ، كما انه سيكون مركزا للتميز في المجال التعليمي والفنون والثقافة والرياضة».

وسيحتضن سوق الميناء ما يزيد عن ثمانين مشروعا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والمحلات والمطاعم والمقاهي. وستغطي مشاريع السوق مجالات التموين ، والتجزئة والازياء والاكسسوارات والترفيه وفنون الديكور والصناعات الحرفية والاقمشة والاثاث والتصميم والمجوهرات والهدايا وغيرها من الخدمات، لتوفر تجربة تسوق مميزة للسكان المحليين والمقيمين والسياح. ومن المؤمل الانتهاء من انشاء سوق الميناء في الربع الثاني من العام ٢٠١٧ ، وسيكون موقعه بجانب مرفا اليخوت والسفن السياحية الكبيرة الحالي، بلمسة جمالية مستوحاة من التقاليد العمانية العريقة. وسترسو اكثر من ١٥٠ سفينة سياحية في مطرح في الموسم السياحي القادم ، ليستمتع السياح فيها بالاقامة في السلطنة، جوهرة الخليج العربي.

وفي حفل التدشين ، تم توقيع عدد من الاتفاقيات لبدء مرحلة الانجاز في المشروع لتنفيذه في الوقت المحدد . وقد عينت عمران الشركة العمانية (انش دي 23) كمستشار رئيسي ومخطط رئيسي للمشروع. وقد إنبثقت (انش دي 23) بالشراكة بين المصممة المعمارية نادية اللواتية، مؤسسة شركة 23 درجة شمال للتصميم المعماري وشركة هاربر داوني، إحدى الشركات الرائدة في تصميم الواجهات البحرية حول العالم. ويتوقع ان يتم تنفيذ كل تصاميم المشروع داخل السلطنة، كما ستعنى الشركة بتدريب وتاهيل المواهب العمانية من المهندسين المعماريين وتوظيفهم ضمن مبادرة «فريق التصميم الهندسي» التي اطلقتها عمران في فترة سابقة هذا العام بهدف ايجاد منصة للعمارة والتصميم والتخطيط الحضري في السلطنة.

■ المشروع يتكون من أربع مراحل ويتوقع إنهاء المرحلة الأولى بنهاية العام 2020

وبالإضافة الى ذلك وقعت عمران اتفاقية مع شركة بليزارد برنرز لادارة اعمال الانشاءات الاولى لسوق الميناء.

كما تم تعيين شركة فوستر آند بارتنرز وشركة هولر والسالمي كمستشارين معماريين للمشروع. وتعتبر شركة فوستر آند بارتنرز من الشركات العالمية المتخصصة في مجالات الهندسة المعمارية والتخطيط والتصميم ، وقد أسسها في العام ١٩٦٧ المهندس البريطاني الشهير نورمان فوستر ، وتضم الشركة اكثر من ١٥٠٠ موظف في ستة استديوهات تصميم معماري مع فرق للدعم. وقد صممت الشركة عددا من المشاريع الهندسية المعقدة حول العالم كملعب ويمبلي والصرح الجديد لشركة آبل والمركز المالي ومركز التجارة العالمي في دبي ومدينة مصدر وشاطئ الراحة في أبوظبي. ومنذ تاسيسها قبل ٤٥ عاما ، عملت شركة هولر والسالمي بجد لانتاج عدد من التصاميم الإبداعية لمنشات مخلقة حول العالم ، ومنذ بداياتها المبكرة في ألمانيا وحتى شراكتها مع محمد السالمي في مسقط ، جمعت الشركة اعلى المعايير الهندسية الألمانية من الناحية الجمالية في التصميم وناحية الاستخدام العملي للمباني التي تنفذها ، بالإضافة الى الفنون المعمارية العمانية الاصيلة.

ويعتبر الاستثمار الخارجي المباشر من الامور الأساسية في هذا المشروع ، وقد قامت شركة عمران بمفاوضة العديد من المستثمرين في شركة الواجهة البحرية التي اسستها شركة عمران هذا العام.

كما وقعت عمران اتفاقية مع أول المستثمرين في مشروع الواجهة البحرية لميناء السلطان قابوس، وسيقوم المستثمر بتطوير فندق من فئة 4 نجوم بالقرب من سوق الأسماك.

علاوة على ذلك وقعت الشركة خلال الحفل مذكرة تفاهم مع شركة عمانتل لتنفيذ حلول المدن الذكية بالمشروع. كما وقعت مذكرة تفاهم مع جامعة السلطان قابوس للتعاون المشترك في مجالات التعليم والتدريب والبحث والاستشارات في سبيل تعزيز الشراكة الاكاديمية وتخريج كوادر اكاديمية قادرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.

جانب من استعراض المشروع

نظم لقاء شمل المشاركين فى 35 مشروعا

«بيتك» يرعى مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة والبترول

نظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» لقاء تنويريا لطلبة كلية الهندسة والبترول المشمولين برعايته لمشاريعهم حيث يرعى «بيتك» هذا العام ما لا يقل عن 35 مشروع تخرج لطلبة كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت والتي تخدم أكثر من 120 طالب وطالبة في مختلف التخصصات، في نهج دأب عليه سنويا، وفي تأكيد جديد على اهتمامه بشريحة الشباب والطلبة والدارسين وحرصه على تشجيع كل المبادرات والإبداعات العلمية للشباب الكويتي عموما وطلبة الهندسة والبترول خصوصا، وضمن إطار المسئولية الاجتماعية للبنك.

ويؤكد «بيتك» من خلال رعايته لمشاريع تخرج هذا العدد من الطلبة والطالبات الذين سيشاركون بمشاريعهم في معرض التصميم الهندسي المزمع اقامته في 18-19 يناير 2017، أن دعمه لطلبة كلية الهندسة والبترول يأتي في إطار إدراكه أنها من أهم الكليات التي تخرج طلبة مؤهلين للعمل في أهم قطاعات الاقتصاد في البلاد، وثقته في قدرات الشباب الكويتي الذين تساهم مشاريعهم في معظمها بإيجاد حلول وأفكار مبتكرة

جانب من لقاء «بيتك» مع بعض طلبة الهندسة

تواجه المشكلات والتحديات التي تعترض بيئة العمل في المجال التغطي والمجالات الأخرى المتعلقة بهذه الصناعة.

وتم خلال اللقاء التأكيد على تطلع «بيتك» ان تساهم المشاريع بمختلف اختصاصاتها في خلق أفكار يمكنها أن تثري الواقع الاقتصادي، إذ أن تحقيق التنمية والازدهار والتكامل الاقتصادي لايمكن أن يتم إلا من خلال بيئة اجتماعية خصبة يساهم «بيتك» في توفيرها من خلال تقديم الدعم اللازم المادي والمعنوي لتنمية الطاقات العلمية وإيجاد سبل ممهدة تفتح الأفق واسعة للمضي قدما في التطوير والتنمية بما ينسجم مع استراتيجية «بيتك» الذي يضع التنمية ركيزة أساسية في أولوياته.

وأعرب طلبة الكلية عن تقديرهم لـ«بيتك» متمنين جهوده ودعمه المتواصل للطلبة والمبادرات العلمية والأنشطة المختلفة التي من شأنها أن تساهم في البناء والتطوير والتنمية بمفهومها الشامل.

لتقديم المؤهلات المهنية

«أسواق المال» توقع اتفاقية مع تشارترد للأوراق المالية

وقع معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) اتفاقية مع هيئة أسواق المال الكويتية (CMA) كجزء من مساعي الأخيرة نحو تطوير قطاع الأوراق المالية في دولة الكويت، وتنويع أدواتها الاستثمارية، والارتقاء إلى رتبة نظيراتها في الأسواق العالمية.

ويأتي هذا الاتفاق نتيجة لمذكرة تفاهم وقعتها هيئة أسواق المال الكويتية في وقت سابق من هذا العام مع معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار، مؤذنة ببداية الشراكة بين الطرفين لتحديد احتياجات القطاع المالي في دولة الكويت.

وتنص الاتفاقية على خدمة العاملين في مجال الأوراق المالية عبر إتاحة اختبارات التأهيل الدولي لوظائف محددة. ويهدف البرنامج إلى رفع كفاءة المهنيين في السوق، وتحسين الاختبارات واللوائح المرتبطة بقوانين هيئة أسواق المال الكويتية، والتأكيد على دورها في مواكبة أفضل الممارسات الدولية وتوفير الحماية للعاملين في مجال الأوراق المالية. ومن شأن ذلك تحقيق رؤية الهيئة بأن تصبح جهة تنظيمية رائدة قائمة على تحسين أسواق رأس المال في الكويت وتشكيل بيئة استثمارية جاذبة قادرة على كسب ثقة المستثمرين.

في هذا السياق قال ماتيو كوان، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار:

«يأتي توقيع هيئة أسواق المال على هذه الاتفاقية مع معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار كخطوة هامة لتحسين أسواق رأس المال في الكويت، وهو دليل على وجود وعي باهمية النزاهة والأخلاقيات في القطاع المالي. وسنعمل على تقديم الدعم للكويت للتماشي مع المراكز المالية العالمية، فاعتماد وجود حد أدنى للكفاءات سيضمن إقامة سوق نزيهة لاحتضان المستثمرين الماليين. ورغم أن دعم معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار للمستويات العليا أمر أساسي، من المهم أيضا التأكيد على أهمية التطوير المهني المستمر لجميع المستويات. وهو ما يسلط الضوء على حقيقة أننا نعيش في عالم ديناميكي، تصبح فيه المعرفة المكتسبة عبر المؤهلات الدراسية قديمة وبسرعة، وأنه على المهنيين البقاء على إطلاع بأحدث الاتجاهات والاستمرار في تطوير وبناء معرفتهم. ولذا نحن نؤمن بأن التنمية المهنية المستمرة هي بنفس أهمية المؤهلات –وخاصة إذا أراد المستثمرون الاستعداد لمواجهة تحديات ومتطلبات سوق الاستثمار المستقبلية.»

من جهته قال الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف – رئيس مجلس مفوضي الهيئة والمدير التنفيذي في هيئة أسواق المال في دولة الكويت: «يسعدنا العمل مع معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار لتوفير المؤهلات للعاملين في القطاع المالي في الكويت. وهذه الشراكة ستساعدنا على تعزيز أداء أسواق رأس المال في الكويت، وتشكيل بيئة استثمارية جذابة. كما تستعرض هذه الخطوة أيضا التزامنا بوضع معايير عالية للأخلاق والنزاهة في القطاع المالي وتزويد المجموعة المتنامية من المهنيين الماليين بالأدوات والمؤهلات اللازمة. ونحن نتطلع إلى إقامة علاقة طويلة الأمد مع المعهد لخدمة هدفنا المشترك في رفع مكانة الكويت كمركز مالي رائد في المنطقة.»

«هواوي» ترتقي سلم قائمة «إنتربراند» لأفضل العلامات التجارية في العالم

حلّت شركة «هواوي» في المرتبة الـ 72 لأفضل العلامات التجارية العالمية، وذلك ضمن التقرير السنوي للوكالة العالمية الأشهر في هذا المجال «إنتربراند»، متقدمة بذلك 16 مرتبة عن تصنيفها للعام السابق، حيث دخلت القائمة كأول شركة صينية يُعترف بها كأفضل العلامات التجارية العالمية في العام 2014.

وبحسب تقرير «إنتربراند»، تبوأت «هواوي» مرة أخرى موقعاً هاماً ضمن أفضل العلامات التجارية العالمية للعام 2016. وتقدر قيمة علامة «هواوي» التجارية بحوالي 5.835 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 18 بالمائة عن العام الماضي. وأشار التقرير إلى أن «هواوي» تعتبر واحدة من أسرع العلامات التجارية نمواً في قطاع التكنولوجيا، وهذا ما يظهر من خلال القفزة الكبيرة التي حققتها من المرتبة الـ 88 إلى 72.

وأفاد التقرير بأن التقدم الكبير الذي أحرزته «هواوي» جاء نتيجة استراتيجية الشركة التي تعتبر العميل محور اهتمامها والهدف الأول لتوفير ابتكاراتها. كما أسهم استمرار «هواوي» في تقديم المنتجات والخدمات الابتكارية الذكية ذات القيمة المضافة التي تتماشى مع المتطلبات العصرية في تحقيقها هذه المرتبة. وكانت «هواوي» قد أطلقت خلال هذا العام سلسلة من المنتجات التي عززت مكانتها، وباتت تعتبر إحدى الشركات الرائدة ليس في السوق الصيني فحسب، بل على مستوى العالم، مارسخ بصمتها بشكل أكبر في سوق حلول تقنية المعلومات والاتصالات بشكل عام، وسوق منتجات المستهلك بشكل خاص.

وفي معرض تعليقه على حصول «هواوي» على هذه المرتبة، قال جلوري زهانج، الرئيس التنفيذي للتسويق في مجموعة أعمال «هواوي كونسيومر» لأجهزة المستهلك: «إن المرتبة التي حققتها 'هواوي' ضمن تقرير 'إنتربراند' تؤكد بوضوح على استراتيجية الشركة الهادفة إلى تقديم تقنيات رائدة تلبي احتياجات عملائنا ورغباتهم. ويتزايد الإقبال على منتجات 'هواوي' والتقدير والاعتراف بجودتها من قبل المستهلكين في مختلف أرجاء العالم. ونحافظ 'هواوي' على توازن دقيق بين كونها شركة مبتكرة وشركة منافسة في السوق العالمي، وقد حققت الشركة نجاحاتها من خلال التركيز على مجال البحث والتطوير، وجودة المنتج ورضا العملاء».

ويتعكس تأثير علامة «هواوي» التجارية على النمو المطرد في إيراداتها، مدفوعاً جزئياً من قبل مجموعة أعمال المستهلك للشركة. بين عامي 2011 و2015، حققت «هواوي» نمو سنوي مركب قدره 18٪، في حين وصلت إيرادات المجموعة في العام الماضي إلى 60.8 مليار دولار أمريكي، ساهمت مجموعة أعمال «هواوي كونسيومر» لأجهزة المستهلك بـ 19.36 مليار دولار أمريكي منها، بزيادة 72.9٪ عن العام 2014. وقامت «هواوي» بشحن 108 مليون هاتف ذكي في جميع أنحاء العالم في عام 2015، بزيادة قدرها 44 بالمائة على أساس سنوي.

ونجحت مجموعة أعمال «هواوي كونسيومر» لأجهزة المستهلك بالحفاظ على نمو عالمي مطرد؛ وذلك بفضل منتجاتها من الهواتف الذكية مثل هاتف P9 وهاتف ميت 8 وهاتف Honor V8، فضلاً عن MateBook، اول جهاز كمبيوتر لوحي 2 في 1 لشركة «هواوي». هذه الأجهزة التي حصدت ثقة المستهلكين في جميع أنحاء العالم. وقد شحنت «هواوي» 108 ملايين من الهواتف الذكية في العام 2015.

وتخصص «هواوي» أكثر من 10% من إيراداتها السنوية للأبحاث والتطوير، وقامت بإنشاء 16 مركزاً للبحوث في جميع أنحاء العالم.

ومن ضمن هذه المرافق مركز «هواوي» لأبحاث الجماليات حيث تعمل مجموعة العلامات التجارية الفرنسية الفاخرة مع مهندسين من «هواوي» لتصميم منتجات تتوافق مع اتجاهات مستقبل الموضة. كما قامت «هواوي» بإنشاء مركز جديد للأبحاث والتطوير في «مختبر ماكس بيريك للابتكار» في مدينة فتسلار في ألمانيا حيث تتشارك «هواوي» وشركة «لايكا» في مجال الأبحاث التكنولوجية لتطوير الكاميرات وجودة الصور. وافتتحت «هواوي» أيضا أكثر من 10 مختبرات في كل من الصين، وأوروبا وغيرها من الأماكن، وتعمل من خلال هذه المواقع مع أكثر من 600 شريك. وفي الوقت نفسه، أطلقت «هواوي» برنامج تمكين المطور بقيمة مليار دولار أمريكي بهدف دعم الشركاء ومطوري التطبيقات.

هذا ويواصل قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة تسجيل نمو لافت، إذ من المتوقع أن يرتفع حجم الإنفاق في هذا القطاع ليصل إلى 212.9 مليار دولار قبل نهاية العام 2016، فيما تواصل حكومات المنطقة إطلاق المزيد من المبادرات الذكية والمشاريع الوطنية الطموحة.